مخرجات التعليم الجامعي سبب البطالة بين الخرجين

مدخل ملائمة مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا

د. فتحية الفرجاني الاوجلي*

الملخص :

شهد التعليم الجامعي نموا متسارعا من حيث زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي ، وعدد الطلبة وعدد الخريجين وتنوع البرامج الأكاديمية، إلا ان هذه الزيادة في خريجي الجامعات لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه، وبالتالي تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي وانعكس سلبا على مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي وأدي إلى تفشي العديد من المشاكل التي لها وقعها في تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء مثل مشكلة البطالة والتي هي من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ليبيا. وكذلك بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات الجامعية. فالجامعة لو اكتفت بهذا الجانب من رسالتها، أي أن تكون مصنعا للشهادات، فإنها تكون قد قصرت في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تخريج كوادر مؤهلة وذو جودة عالية قادرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

* أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي

اولاً:المقدمة :

تعد البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي اهتم بدراستها الباحثون وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عندما تتجاوز نسبتها حدود معينة، وفي الواقع ان مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك علي اعتبار ان سوق العمل الليبي قادر علي أن يستوعب كافة الأفراد الباحثين عن العمل من خرجي المؤسسات التعليمية في ليبيا والملاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة. مما ادي هذا التزايد الي دراسة وتحليل اسباب البطالة في سوق العمل الليبي بين خريجي الجامعات الليبية الذي يعتبر من المواضيع ذات القضايا الأساسية التي يمكن من خلالها الحد من مشكلة البطالة للاقتصاد الليبي، وبتسليط الضوء على الجانب التعاليمي، يلاحظ ان التعليم الجامعي الليبي شهدا نموا متسارعا من حيث زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي وعدد الطلبة وعدد الخريجين وتنوع البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات، فضلا عن الاهتمام بمواضيع الاعتماد وضمان الجودة والبحث العلمي. لكن ورغم كل هذه الجهود يلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي أغفلت جانبا مهما في العملية التعليمية ألا وهو تقييم خرجيها ومتابعتهم لمعرفة مدى توافق كفاءات هؤلاء الخريجين مع متطلبات سوق العمل. وتتمثل أهمية هذا الموضوع في أن مدخلات سوق العمل الليبي جلها من مخرجات التعليم الجامعي، ومن هذا المنطلق فإن مخرجات التعليم الجامعي يفترض أن تكون ذات مواهب وقدرات عالية الجودة وبتخصصات متنوعة قادرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يلبي متطلبات سوق العمل ويؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أهمية وهدف ومنهجية البحث:

أن هذه الورقة تستمد أهميتها من حقيقة أن البطالة هي أخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا ، وأن قضية الربط بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل والوقوف علي أسباب هذه البطالة ، أصبحت من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وستصبح قضية عدم التوافق مشكلة كبيرة في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم.

لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة سبب تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات في ليبيا منطلقاً من العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا ، فالكثير من خريجي التعليم الجامعي يواجهون صعوبة في الحصول على فرصة عمل ولا يستطيعون المنافسة في سوق العمل.

وقد تم في هذه الورقة إتباع المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية ومن الإحصاءات المنشورة وغيرها من المصادر الأخرى.

ثالثاً: التعليم الجامعي في ليبيا :

إن التوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات قد خلق مشاكل عديدة كانت لها آثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعي، نظرا لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة، سواء من الناحية المادية أم الفنية أم اختيار الإدارات الجيدة .مما ادي الي العجز في تحقيق الاداء الفعال بالرغم من ان الانفاق التنموي الكبير علي قطاع التعليم خلال العقود الماضية، وكذلك عدم ملاءمة البنية التحتية اللازمة للعملية التعلمية، وضعف أداء أعضاء هيئة التدريس وتدنيه ، إضافة الى افتقار النظام التعليمي غلي سياسة تدريبية ميدانية في مواقع العمل.

1-عدد الطلاب في الجامعات الليبية

يشير الجدول والشكل رقم(1) إلى أن عدد الطلاب بالمرحلة الجامعية قد شهد تطوراً هاماً انعكس في زياد عدد الطلاب من 11997 طالبا في العام الجامعي 1974-1975 الي 316026 طالبا في العام الجامعي 2011-2012.إلا أن هذه الزيادة في عدد الطلاب في الجامعات الليبية لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه. وعند دراسة تطور أعداد الطلبة من حيث الجنس ، لوحظ أنه حتى العام الجامعي (1995/1994) كانت نسبة الطلبة الذكور كبيرة إلى إجمالي الطلبة من نظيرها للإناث، وبعد العام الجامعي (2005/2004) أصبحت هذه النسبة تأخذ اتجاهاً معاكساً تماماً لما كان عليه الوضع في السابق حيث أصبحت هذه النسبة في صالح الإناث على حساب نظيرتها للذكور.

الجدول رقم (1)

عداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-1975) (2011-2012)

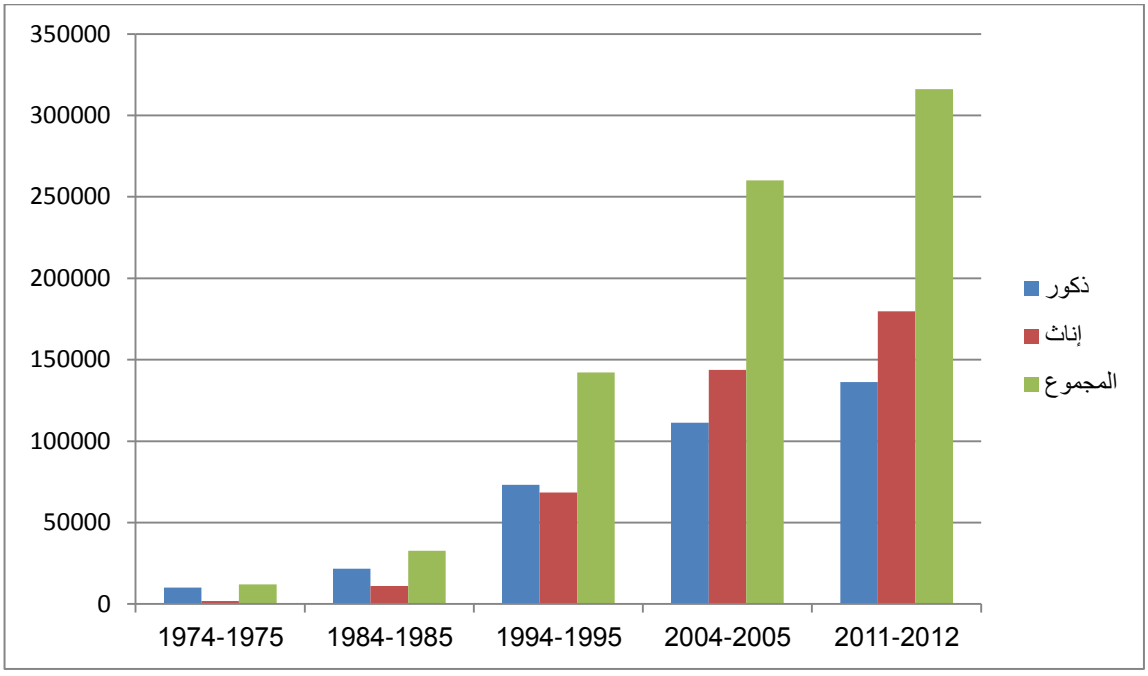
العام الجامعي	عدد الطلاب			
	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الاناث الي مجموع الطلبة
1975-1974	10105	1895	11997	%15.8
1985-1984	21628	11142	32770	%34
1995-1994	73210	68445	142155	%48.1
2005-2004	111269	143772	260040	%55.3
2012-2011	136290	179736	316026	%56.9

المصدر :

- الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الإحصائي ، أعداد مختلفة .
- مجلس التخطيط الوطني ، المؤشرات الاقتصادية (1992 – 2000).
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تقرير عن التعليم العالي (2012) .

الشكل رقم (1)

عداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-1975) (2011-2012)



المصدر : الجدول رقم(1)

2-عدد الخريجين في الجامعات الليبية

إن تحليل هيكل مخرجات التعليم الجامعي كما هو مبين في الجدول رقم(2) ، يبين زيادة عدد الخرجين الناتج عن زيادة عدد الطلبة في الجامعات الليبية مما ادي تفاقم المشكلة، وعند تصنيف الخريجين إلى خريجين من تخصصات العلوم الإنسانية وخريجين من تخصصات العلوم التطبيقية ، نلاحظ أن أعداد الخريجين من العلوم الإنسانية يفوقون نظراءهم من العلوم التطبيقية، كما تشهد نسبة خريجي العلوم التطبيقية تذبذبا واضحا بين ارتفاع وعودة إلى الانخفاض مرة اخرى في مقابل تدبدب في الاتجاه المعاكس بالنسبة لخريجي العلوم النظرية (الإنسانية والاجتماعية)، حيث بلغت نسبة الخريجين من العلوم الانسانية والاجتماعية في العام الجامعي 1995/1994 نسبة 71.2%، بعد أن بلغت هذه النسبة فقط 56.9%من إجمالي الخريجين في العام الجامعي 1980/1979، وهكذا نلاحظ استمرار اختلال هذه النسبة لصالح التخصصات النظرية، كما يتضح في الشكل رقم (2) الذي يبين نسبة وعدد الخرجين من التخصصات النظرية والتطبيقية ، من خريجي الجامعات خلال العقود الأربعة الماضية. وهذا ما يعطي دلالات واضحة على إقبال الطلبة للدراسة في التخصصات الإنسانية نظراً للسهولة النسبية في التخرج مقارنة بالعلوم التطبيقية.

يوضح الجدول رقم(2) زيادة عدد الخريجين الناتج عن زيادة عدد الطلبة في الجامعات ، فقد زاد عدد خريجي الجامعات من 514 خلال الفترة(1969-1970) إلى 48095 خلال الفترة (2011-2012) ، خلال الفترة (1969/1970-2011/2012) ، حيث تراوحت هذه النسبة لخريجي العلوم الإنسانية ، بين 56.9% و78.7% خلال الفترة المذكورة، في حين تراوحت نظيرتها للعلوم التطبيقية بين 21.3% و43.1% خلال الفترة نفسها .

الجدول رقم (2)

نسبة الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية وأعدادهم (حسب التخصص)

خلال الفترة (1970/1969 – 2012/2011)

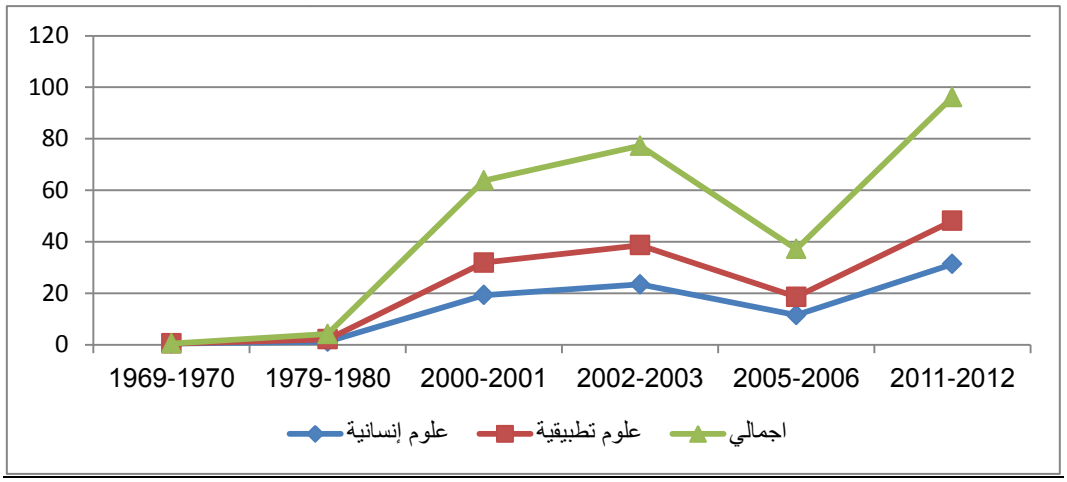
العام الجامعي	العلوم الإنسانية	العلوم التطبيقية	الإجمالي	نسبة الإنسانية من الإجمالي%	نسبة التطبيقية من الإجمالي%
1970/1969	399	115	514	77.6	22.4
1975/1974	1,027	278	1,305	78.7	21.3
1980/1979	1,184	896	2,080	56.9	43.1
1995/1994	7,263	2,945	10,208	71.2	28.8
2001/2000	19,254	12,640	31,894	60.4	39.6
2002/2001	21,728	13,942	35,670	60.9	39.1
2003/2002	23,400	15,238	38,638	60.6	39.4
2004/2003	25,472	16,538	42,010	60.6	39.4
2006/2005	11,521	7,066	18,587	62.0	38.0
2007/2006	15,188	7,889	23,077	65.8	34.2
2012/2011	31,310	16,785	48,095	65.1	34.9

المصدر:

عبدالله محمد اشكاب، ومفتاح عبد السلام عليش، " العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا "، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس 25-2013/12/26م.

الشكل رقم (2)

نسبة الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية وأعدادهم (حسب التخصص)



المصدر : الجدول رقم(2)

إلا أن هذه الزيادة في خريجي الجامعات التي تم ملاحظتها في الجدول (2) ، لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه، وفاعليته وقدرته على مواجه التحديات التي تفرضها متطلبات سوق العمل. ومن ثم تغلب الجانب الكمي على الجانب النوعي ، انعكس سلبا على مخرجات مؤسسات التعليم وأدى إلى عدم التناسب بين خريجي هذه المؤسسات والاحتياجات الفعلية لسوق العمل. هذا الأمر أدى في السنوات الأخيرة إلى بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات العليا.

رابعاً: بطالة حملة الشهادات الجامعية الليبية

1- البطالة في ليبيا

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي اهتم بدراستها الباحثون وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عندما تتجاوز نسبتها حدود معينة، وفي الواقع فإن مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك على اعتبار أن سوق العمل الليبي قادر على أن يستوعب كافة الأفراد الباحثين عن العمل من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ، والملاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة.

بالرغم من سياسات وآليات التشغيل التي اعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة ، إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالا جديدة على رأسها بطالة المتعلمين ، أو ما عرف ببطالة حملة الشهادات الجامعية. وظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الاقتصاد الليبي منذ منتصف الثمانينات بحيث انتشرت البطالة بين المتعلمين ، وبشكل خاص خريجي الجامعات وأصبحت هذه الظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل.

2-بطالة الخريجين

من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) يلاحظ بأن معدل البطالة قد وصل إلى 19.5% في سنة 2012 بعد أن كان مساوياً إلى 3.62% سنة 1973. مما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه النسب هو الارتفاع المستمر للبطالة عند فئة حاملي الشهادات الجامعية في ليبيا. ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى عدة أسباب من أهمها أن القوى البشرية المتعلمة

والكفؤة لم تعد مسألة عدد فقط ، لكن المهم هو النوعية التي ينبغي أنت تميز بها هذا الكم وهو ما يرتكز أساسا على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ، ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل. ومن خلال قراءة وتحليل واقع سوق العمل الليبي يتضح أن معدلات البطالة بدأت في التزايد بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

إن الموضوع الذي يثير التساؤل في هذا الوضع الذي يعاني منه سوق العمل الليبي هو كيف يمكن تفسير زيادة نسبة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي في ظل وضع ديموغرافي يتميز بالخصائص التالية:

- صغر حجم السكان الليبيين وصغر نسبة المستخدمين "العاملين" الليبيين إلي مجموع السكان الليبيين
- نسبة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة تعد صغيرة.
- هناك نسبة من القوى العاملة التي تعمل في سوق العمل الليبي ، هي قوى عاملة غير ليبية.

الجدول رقم (3)

تطور الاستخدام والبطالة لليبيين خلال الفترة (1964 -2012)

البيان		1964	1973	1984	1995	2006	2010	2012
المشتغلون	ذكور	305595	379512	571306	793371	940133	967158	1039000
	إناث	14799	26824	84618	188053	388153	427814	485000
	المجموع	320394	406336	655924	981424	1328286	1039300	1524000
الباحثون عن عمل	ذكور	27913	14542	22025	101816	258275	147390	196200
	إناث	1441	739	3045	17716	89319	498453	162100
	المجموع	29354	15281	25070	119532	347594	1613001	358000
الإجمالي	ذكور	333508	394054	593331	895187	1198408	1114548	1235200
	إناث	16240	27563	87663	205769	477472	926267	647100
	المجموع	349748	421617	680994	1100956	1675880	2652301	1883000
معدل البطالة	ذكور	8.37%	3.69%	3.71%	11.37%	21.55%	13.2	9.15
	إناث	8.87%	2.68%	3.47%	8.61%	18.71%	14.2	25.0
	الإجمالي	8.39%	3.62%	3.68%	10.86%	20.74%	13.5	19.5

المصدر:

- وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان . 1964،1973،1984،1995،2006.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012

الجدير بالذكر أن مشكلة البطالة في ليبيا لم تكن ظاهرة خلال فترة السبعينيات ومنتصف الثمانينيات ، حيث كان سوق العمل قادراً على استيعاب وتوظيف أغلب الباحثين عن عمل من الليبيين وكان ذلك بسبب البدء في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية ، وكذلك انخفاض أعداد القوى الليبية ، ومعدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بحيث تمت الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الأجنبية خصوصاً الماهرة منها في ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى الدور البارز الذي كان يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي خاصة قبل عام 1977، ولذلك يلاحظ أن معدلات البطالة بين الليبيين كانت 3.6 و3.7 خلال عامي 1973 و1984 على التوالي الجدول رقم (3).

بعد منتصف الثمانينيات وفي ظل انتشار ثقافة العمل في القطاع الحكومي بين أفراد المجتمع الليبي ، وزيادة السكان ممن هم في سن العمل ، مع ارتفاع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، وكذلك تضييق الخناق على القطاع الخاص؛ بدأ معدل البطالة بالارتفاع حيث وصل إلى 11.7% و20.7% خلال عامي 1995 و2006 على التوالي.

خلال عام 2010 انخفض معدل البطالة إلى 13.5% مقارنة بعام 2006 وهذا يمكن أن يكون بسبب ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية التي تم إنفاقها تنفيذاً للبرنامج التنموي (2008-2012) الذي ساهم وبشكل كبير في تخفيض معدل البطالة خلال عام 2010، هذا بالإضافة إلى انتعاش القطاع الخاص نسبياً مقارنة بالفترات السابقة ، وأصبح هذا القطاع يستوعب أعداد لا بأس بها من الباحثين عن عمل.

وفي عام 2012 ارتفع معدل البطالة من جديد ليصل إلى ما نسبته 19.0%، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أعداد الخريجين من الجامعات الليبية وبشكل كبير بعد أحداث ثورة 17 فبراير، كما أن خروج عدد من الشركات الأجنبية نظراً للأوضاع الأمنية وكذلك تضرر بعض من مؤسسات القطاع الخاص، وانخفاض الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل كبير خلال عام 2012.

يشير الجدول رقم (4) إلى أن حدوث تغير كبير في هيكل العاطلين عن العمل قد بلغت أعلاها بين خريجي الجامعات من 9.1% إلى 34.8% خلال الفترة (1995-2010)، إن هذه النسب تشير كما هو وارد بالجدول رقم (3) إلى أنه في عام 1995 من بين 119,532

باحث عن عمل ، هناك 9,371 باحث عن عمل من ذوي المستويات الجامعية، وأنه في عام 2010 من بين 358,000 باحث عن عمل هناك 82,340 باحث عن عمل من ذوي المستويات الجامعية.

الجدول رقم (4)

هيكل العاطلين حسب المؤهل العلمي خلال الفترة (1995-2010)

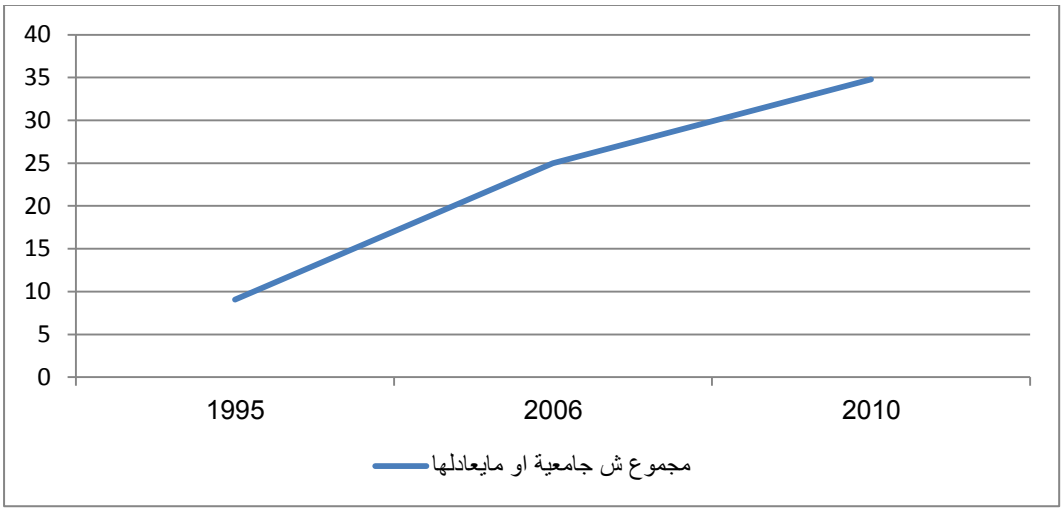
المؤهل العلمي	1995			2006			2010		
	الجنس%			الجنس%			الجنس%		
	ذكر	أنثي	المجموع	ذكر	أنثي	المجموع	ذكر	أنثي	المجموع
ثانوية وما يعادلها فأقل	92.541	82.449	90.932	82.07	53.767	75.012	74.3	47.4	65.2
شهادة جامعية أو دبلوم عالي فما فوق	7.459	17.551	9.068	17.93	46.233	24.988	25.7	52.6	34.8
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، وطرق علاجها"، دراسة غير منشورة، أغسطس، 2009، ص 26.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والباحثين عن عمل لسنة 2010.

الشكل رقم (3)

هيكل العاطلين من حملة الشهادات الجامعية وما يعادلها خلال الفترة (1995-2010)



المصدر : الجدول رقم(4)

إن هذا الوضع يشير بوضوح إلى أن هناك خللاً ما بين متطلبات المؤسسات العاملة في سوق العمل ، ومخرجات نظام التعليم الجامعي وضرورة وجود آليات للتوافق ما بين الطرفين.

3-العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية

لدراسة وتحليل هذا الموضوع يمكن تتبع البيانات الواردة بالجدول رقم (4) ، فمن خلاله يمكن الإشارة للنقاط التالية:

- نسبة العاطلين الليبيين الذكور من حملة مؤهلات جامعية فما فوق تنخفض عن نظيرتها بالنسبة للإناث، إلا أن الملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أن نسبة الإناث ترتفع باستمرار طيلة الفترة (1995-2010) ، حيث بلغت 17.5% خلال عام 1995 وارتفعت إلى 24.9% و52.6% خلال عامي 2006 و2010 على التوالي، في حين بلغت هذه النسبة للذكور 7.5% خلال عام 1995 وارتفعت إلى 17.9% و25% خلال عامي 2006 و2010 على التوالي.
- ما ذكر أعلاه كان نتيجة منطقية لارتفاع عدد الطلبة الدارسين في الجامعات الليبية ، ومن ثم ارتفاع عدد الخريجين.

خامساً: عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل

لقد كان سوق العمل في ليبيا يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيرة ، حيث بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات. وقد كان معظم الخريجين في منتصف الثمانينات من القرن الماضي يستوعبون في منظومة سوق العمل، ولكن ذلك تغير باكتفاء المؤسسات من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات. ويلاحظ أن معدلات البطالة بدأت تتزايد بصورة ملموسة مند منتصف الثمانينات.

نلاحظ أن هنالك خللاً واضحاً بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي ، الناتج عن الارتفاع المستمر لأعداد الطالبة والخريجين الجدد من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق من الجامعات الليبية ، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي جدول رقم (3) ، وارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية جدول رقم (4)،

وقد يكون هذا بسبب ارتفاع أعداد الخريجين الجامعيين من التخصصات الإنسانية على حساب التخصصات التطبيقية .

أن المدة التي يستغرقها الطالب في التعليم تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع ، مبررها العائد المتوقع من أفضل عمل وأحسن راتب من وجهة نظر الفرد ، وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع المتمثلة في ارتفاع الانتاجية ، إن عدم التناسق بين التعليم الجامعي وبين سوق العمل ، يؤدي الي تراجع عائد التعليم وهذا يؤدي إلى تزايد عدد الخرجين ، ومن ثم زيادة العرض عن الطلب من حملة الشهادات الجامعية في سوق العمل ، وحدوث عجز في تخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى.

وهذا يرجع بطبيعة الحال الي قصور السياسة التعليمية ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل وهذا من اهم الاسباب الرئيسية لزيادة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية.

ويمكن القول بأن زيادة عدد الطلاب بالجامعات والتوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات دون تخطيط مسبق ، قد خلق مشاكل عديدة كانت لها آثارها السلبية علي نوعية خريجي التعليم الجامعي، نظراً لافتتاح العديد من كليات وأقسام علمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة ، سواء من النواحي المادية أو الفنية أو اختيار الإدارات الجيدة.

من العرض السابق لموضوع التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يمكن القول إن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعنية بالتعليم صيغت وفق معطيات نظرية وليست معطيات واقعية عملية، بمعنى آخر فقد غلب عليها التخطيط التقليدي المبني على أسس نظرية لتحقيق أهداف مستقبلية ، لا على أسس التخطيط العلمي المبني على الدراسة المنهجية للمشكلات ومن ثم استنباط حلول لها. فمن الواضح أن غياب التخطيط المنهجي تسبب في إحداث نتائج سلبية أثرت سلبيا على الكفاءة الإجمالية لمؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها.

1-متطلبات سوق العمل الليبي

إن سوق العمل الليبي يتطلب في الخريج الكفاءة والجودة والخبرة في مجال التخصص أو العمل المطلوب، وأن تتوفر في الخريج القدرات الشخصية والسلوكية مثل القدرة على التحليل والتطبيق والإبداع والالتزام والجدية، إضافة الي إجادة اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلي.

وتشير التقارير المنشورة عن سوق العمل **(الهيئة العامة للمعلومات، 2009، ص 98-123)** إلى أن أغلب الباحثين عن عمل من فئة التعليم الجامعي هم من أصحاب التخصصات النظرية (الإنسانية) ، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلبات من قبل المدراء وأرباب الأعمال في سوق العمل على التخصصات العلمية والعملية والمعلوماتية، وأن سوق العمل متشبع بالتخصصات الإنسانية، ومن جهة أخرى نجد أن مؤسسات التعليم العالي لازالت تخرج أعداداً كبيرة من الطلاب بتلك التخصصات ، الأمر الذي يتسبب في بطالة خريجي الجامعات . وهذا يعني أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية تساهم مساهمة مباشرة في عملية البطالة. وأن إشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تأتي من أهم اسباب البطالة في صفوف خريجي الجامعات ، وهو الأمر الذي ترتب عليه انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، وهذا يستدعى من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية إعادة النظر في سياسات وخطط التعليم العالي ، والعمل على تحديثها وفقا لمتطلبات سوق العمل كما يجب على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في المناهج والمقررات الجامعية ، والعمل على تحديثها وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية تعمل على غلق الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة ، بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات اللازمة وفقا للتطورات العلمية الحديثة وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

سادساً: التعليم ومخرجاته سبب للبطالة

تتطلب مرحلة إعداد و تأهيل خريجي الجامعات تتميز بالنوعية العالية التي تتوافق مع متطلبات السوق وقتاً طويلاً ، لو نظرنا الى جانب اعداد منظومة متكاملة عن طريق التوافق بين مؤسسات التعليم الجامعي ، ومؤسسات سوق العمل ، وهذا ما ينبغي العمل عليه ضماناً للمستقبل. غير أن الواقع الحالي وما تتضمنه هذه المرحلة من تغيير عقب ثورة 17 فبراير والعمل الجاري على تأسيس وبناء الدولة الليبية الحديثة، تتطلب وضع بعض الحلول التي تخلق توازناً في المنظومة التعليمية ومنها آلية المسار التدريبي الموازي ، كأحد الحلول المقترحة لإيجاد نظام تدريبي يسير في خط متوازي مع مرحلة التعليم الجامعي ، يتضمن هذا النظام عدداً من المهارات يتلقاها الطالب خلال دراسته الجامعية التي يحتاجها بعد تخرجه ، بعضها عامة والأخرى تتوافق مع تخصص الطالب . ويشترط إنجازها لتخرجه بالإضافة إلى برنامج تدريب ميداني في بعض التخصصات،

والتوجه لزيادة الأعمال حتى تتم الملاءمة ولو مؤقتاً بين المؤسسات التعليمية الجامعية ومؤسسات سوق العمل وفتح آفاق جديدة لفرص العمل.

مما سبق ؛ وباستقراء البيانات الواردة في الجداول التي تم عرضها في هذه الورقة يمكن استنتاج أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى البطالة ، أو تزيد من حدتها بين حملة المؤهلات الجامعية، من أهمها ما يلي:

- الزيادة في عدد الخريجين من الجامعات الليبية الناتجة عن الزيادة في عدد الطلبة . كما أن نسبة الخريجين من تخصصات العلوم الإنسانية إلى إجمالي الخريجين أكبر من نظيرتها للعلوم التطبيقية، هذا بالإضافة إلى أن عدد الإناث الدارسات في الجامعات الليبية أصبح أكبر من عدد الذكور.
- النظرة الدونية المعاهد التقنية المتوسطة والعليا ، حيث يعتقد أولياء الأمور والطلبة بأن الدراسة في الكليات أفضل من المعاهد وبغض النظر عن التخصص.
- تدني مستوي الجودي لدي الخرجين من الجامعات الليبية. وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً على أن مخرجات التعليم تعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية في ليبيا.
- عدم الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بشأن التخصصات المطلوبة للعمل من حيث الكم والكيف.
- ضعف المستوى التعليمي والتدريبي لمخرجات التعليم الجامعي ، وعدم مواكبته لتطور سوق العمل.
- غياب مهارات التطبيق والتركيز على الدراسة النظرية لطلبة الجامعات.
- عدم الانضباط والالتزام بمتطلبات وقواعد العمل, مما يجعل المؤسسات توظف العمالة الأجنبية في بعض التخصصات.
- كثرة الطلب على اليد العاملة الأجنبية الأكثر كفاءة

مما سبق نستطيع أن نقول بأن عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسئولة عنها وما يحتاجه سوق العمل ، تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور بين حملة الشهادات الجامعية البطالة في ليبيا. بمعنى أنه قد يوجد فائض في بعض الخريجين في تخصص معين بينما يوجد العجز في تخصصات أخرى، فعدم التنسيق بين هذه الجهات

وما يحتاجه سوق العمل ، يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها وخاصا بين خريجي الجامعات، كما لا ننسى أنه من أهم الأسباب التي يمكن أن تزيد ظاهرة البطالة تفاقما .

- عدم تلائم نوعية التعليم ومخرجاته مع ما يحتاجه سوق العمل في ليبيا .
- تعيين حملة الشهادات في القطاع الحكومي ، مما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة
- التدني الذي عرفه مستوى التعليم الجامعي، أصبح أرباب العمل حذرون من حملة الشهادات عند طلبهم لأيّ منصب شغل لأنهم على دراية تامة بنوعية التعليم الذي تلقاه هؤلاء الأشخاص، لهذا خضعوهم لاختبارات ميدانية في التخصص واختبارات ثقافية وحتى نفسية للحصول على أحسن العناصر.
- قلة الطلب علي الخريج الليبي وهدا ناتج عن ضعف المستوى التعليمي في ليبيا .
- عدم ربط التخصصات الجامعية والدراسية باحتياجات سوق العمل . أي لا توجد علاقة صريحة بين مخرجات التعليم العالي وأحد مدخلات المؤسسات الانتاجية . وإذا أردنا أن نبحث عن الخلل نجده في كلا الطرفين ، المؤسسات الإنتاجية لا تعرف عدد المؤهلين الذين تحتاج إليهم وجهاز التعليم العالي يزيد في الانتاج ، وكأنه مؤسسة إنتاجية حقيقة دون مراعاة ما يحتاجه المجتمع والاقتصاد الوطني . حيث نرى بصفة صارخة أن المهمة الأساسية لجهاز التعليم العالي أصبحت إنتاج حامل الشهادات العليا دون الأخذ بعين الاعتبار خاصية"التخصص. إذن ما هو مهم بالنسبة لجهاز التعليم هو الكم وليس النوع الذي طلبه سوق العمل المتمثل في المؤسسات التي تجهل الكمية المطلوب، النتيجة هي عدم التلاؤم بين جهاز التعليم العالي وسوق العمل، و التي دفع ثمنها حامل الشهادة ببقائه في حالة بطالة.
- التوسع الكمي في حملة الشهادات العليا . من هذه الناحية نقول إن التوسع الكمي في حملة الشهادات هو سبب من أسباب بطالة حملة الشهادات الجامعية

سابعاً: النتائج والتوصيات

- أجمعت الدراسات لواقع مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي بشكل عام أنها ما زالت تعاني من انخفاض الكفاءة النوعية التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة
- انخفاض الكفاءة الكمية ، وتتمثل في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل والمجتمع ، مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.
- مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا يعاني من الاختلالات كبيرة متمثلة في تخريج أعداد كبيرة من تخصصات لا يحتاجها المجتمع . حيث إن معظم المخرجات في تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المخرجات، وهي تعاني من البطالة وتشبع سوق العمل من هذه التخصصات التي لم يعد المجتمع في حاجة لها، وأن النسبة الأقل من هذه المخرجات في التخصصات العلمية التطبيقية تتخرج بنوعية متدنية وتعاني من نقص في التدريب والتأهيل
- إن مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تعاني من ضعف وتخلف نظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ، ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروطا جديدة منها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العالمي
- إن التوسع في إتاحة التعليم العالي الذي يعتبر إنجازًا مهمًا حققته البلدان العربية في العقد الماضي أدى في بعض الدول من بينها ليبيا إلى التدهور في مستوى الجودة، بسبب عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير الشروط اللازمة لتأمين تعليم عال جيد يتماشى مع معدل الزيادة في الالتحاق . ويتجلى هذا التفاوت بين الكم والنوع في أمور مثل الكثافة الطلابية والنقص في عناصر البنية التحتية، والنقص في الهيئة التعليمية الكفؤة وفي الموارد المالية.

التوصيات:

- تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل جدي

- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها ، وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر تلبية لحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج
- تنفيذ عملية تقويم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج تتواكب ومتطلبات التنمية وحاجات المجتمع والعمل على تحسين الأداء ومتطلبات التطوير
- دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من المتخرجين في الاختصاصات المختلفة ، وبناء آلية للتعرف على احتياجاته لاستيعابها في خطط التعليم مع إنشاء قاعدة بيانات تفي بالغرض.
- مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون منظومة التعليم العالي مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة ، بما يسهم في طرح برامج غير تقليدية يحتاجها سوق العمل مع الحرص على إكساب الخريجين مهارات التوظيف الأساسية مثل: التفكير الناقد والإبداعي، ومهارات اللغات الأجنبية، والقدرة على حل المشكلات بشكل مبتكر، والقدرة على العمل في فريق جماعي، والقدرة على التعلم مدى الحياة.
- تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد على خمس سنوات) ، بما يمكن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات السوق المتجددة، وتوفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئة التدريس الذي يمكنهم من تطوير البرامج والمقررات الدراسية بما يلبي احتياجات سوق العمل.
- استحداث مكون خاص بالتدريب العملي (التطبيقي) في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل.
- ضرورة قيام الجامعة بقياس رضى المستفيدين عن أداء خرجيها ، والتقصي عن مواصفات واحتياجات سوق العمل من الخريجين.
- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وسد الفجوة بين عدد المشتغلين في الوظائف التي تحتاج لتأهيل علمي والخريجين من الجامعات
- تدريب الهيئات التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات .

Abstract

Witnessed a university education is growing rapidly in terms of increasing the number of educational institutions and the number of students and the number of graduates and the diversity of academic programs, but that this increase in college graduates not accompanied by an improvement in the quality of education and patterns, thus giving priority to the quantitative aspect to the qualitative aspect and reflected negatively on the output of higher education institutions and led to the spread of many of the problems that have signed distortion in economic and social infrastructure, such as both the problem of unemployment which is one of the most important issues with implications for social, economic and political in Libya. As well as the emergence of the phenomenon of job seekers among university graduates. The university if it confined itself to this aspect of its mission, ie to be a factory for certificates, they have failed to achieve its main objective which is the graduation of qualified cadres Odhu high quality able to contribute to the economic activity in a way that leads to economic development.

المراجع

- اللجنة الشعبية للتخطيط (سابقاً)، 2004، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا 1970 – 2003، طرابلس.

- المجلس الوطني للتطور الاقتصادي "البطالة في الاقتصاد الليبي ، ما هيتها ، مسببتها ، وطرق علاجها" دراسة غير منشورة،أغسطس،2009.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998، "نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتجارب العالمية، وثيقة رقم (5) – اجتماع عمداء كليات التربية ومسئولي تدريب المعلمين أثناء الخدمة". قطر: الدوحة، 27-1998/9/30.

- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الاحصائي، أعداد مختلفة .

- رشدي أحمد طعيمة و محمد سليمان البندري، 2004، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير. ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي.

- صبحي قنوص و وآخرون2004، تقرير حول وضع الجامعات والمعاهد العليا الأهلية بالمنطقة الشرقية، شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة (سابقاً) ، تقرير غير منشور.

- صندوق النقد الدولي، البيان الختامي الصادر عن زيارة خبراء صندوق النقد الدولي لليبيا والصادر في 4 مايو 2012.

- علي حسين حسن، 1999، قضية التحديث في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية: http//www.khayma.com/education- technolpgy/s1.htm

- علي مصطفى الشريف،2000،التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 1 و 2.

- علي الهادي الحوات،1996، التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق، طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية.

- مجلة العاصمة الاقتصادية، الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434ه الموافق 1 اكتوبر 2013م،العدد3.

- مجلس التخطيط الوطني، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000).

- مجلس التخطيط الوطني، ليبيا 2025 " رؤية استشرافية" - التقرير النهائي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.

- محجوب عطية الفائدي وإبراهيم علي محمد1998، التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل: نظرة تحليلية ونقدية، مجلة قاريونس العلمية، المجلد 10، العدد 2.

- محمد الجبالي،2006، ورشة عمل حول مشكلة البطالة، مجلة القوى العاملة، العدد الخامس، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب (سابقا).

- محمد سالم كعيبة، 1998،التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العددان 1 و 2.

- محمد سعيد نابلسي،2005، تنظيم سوق العمل ومناهج تقويم الاحتياجات التي تضطلع بها منظومة التربية والتكوين، مجلة الموارد البشرية، العدد الأول، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس – ليبيا.

- محمد سعيد عبد المجيد ، 2006، "قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم" دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس- سلوك الإنسان وتحديات العصر، 18-2006/4/20، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب.

- مدينة بنغازي 2002،تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ 2020 وزارة التخطيط ، الرياض، 13-17 شعبان 1423هـ الموافق 19-23 أكتوبر 2002.

- مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

- مصطفى عمر التير،2006، التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات. في: محمد علي الأعور، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزء الأول.
- مكتب العمل والتأهيل ببنغازي، بيانات غير منشورة، 2013.
- منير محمود سليمان عبد الرحيم، 1993، الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن.
- وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للسنوات 1964، 1973، 1984، 1995، 2006.
- وزارة التخطيط، تقارير متابعة تنفيذ ميزانيات التنمية السنوية، اعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد مسح التشغيل والباحثين عن العمل لسنة 2010.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012 .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تقرير عن التعليم العالي في ليبيا،2012.